

دليل المتبع

في أن من يمنع صحة إطلاق عبارة :
"أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق"
فهو مخطئ ، فإن عاند ، فهو مبتدع

مأخوذ من رسالة))

الهدية في الذب عن دار الحديث السلفية بأرض دماج الأبية

كتبه

ابن دار الحديث السلفية بدماج

أبو بكر بن ماهر بن عطية بن

عبد المحسن بن حسين بن

أحمد بن جمعة

المصري

((

أما تشييع عبيد الجابري على قول الشيخ يحيى - حفظه الله - : "أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق" بما لا يعرف له نظير - أعني تشييعه - ، وبما تتضاءل أمامه عبارات غلاة الحدادية ، فلا بد من إقام صاحبه الحجر، فيقال له: هل يصح أن يقال: إن علياً وأصحابه - رضي الله عنهم - ، كانوا يوم قتالهم معاوية وأصحابه - رضي الله عنهم - على الحق ، أم لا ؟!

وهل يصح أن يقال: إن علياً وأصحابه - رضي الله عنهم - ، الذين قتلوا الخوارج ، أدني الطائفتين إلى الحق ، وأولاهما بالحق ، من معاوية وأصحابه - رضي الله عنهم - ، أم لا . ؟!

وهل يصح أن يقال: إن الصحابة كانوا على الحق ، وإنهم أقرب الناس إلى الحق ، وأقرب الناس شبهاً برسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، من حيث العلم ، والعمل ، والسمت ، والدل ، والأخلاق الفاضلة ، وغير ذلك ، من التابعين وأتباع التابعين ، هل يصح أن يقال هذا ، أم لا ؟!

وهل يصح أن يقال: إن الزوج حال جماعه لزوجه ، وهو عليها ، أقرب إليها من غيره ، أم لا ؟!

وهل يصح أن يقال: في رجل ، وضع إحدى يديه على رأسه ، ثم وضع يده الأخرى على يده الأولى ، هل يصح أن يقال في هذا الرجل ، إن يده التي فوق رأسه مباشرة ، وهي ماسة لرأسه ، أقرب إلى رأسه من يده الأخرى ، أم لا ؟!

وهل يصح أن يقال: إن البعير ، أقرب إلى الأرض التي يمشي عليها ، من راكبه الذي هو عليه ، وإن راكب البعير ، أقرب إلى ظهره من الأرض ، أم لا ؟!

إلى غير مثل تلك الأسئلة .

فإن قال : يصح ، قلنا: وهو جوابنا عليك ، وجوابك على نفسك .

وإن قلت : لا يصح ، قلنا: خالفت المنقول والمعقول ، وأضحكت عليك العقلاء ، وكنت أولى بالبدعة ممن شنعت عليه ، بسبب عبارته تلك ، بل خرجت عن حد العقلاء ، الذين يستحقون الخطاب .

ونقول للجابري: إنك مهما تصورت قرب شيء من شيء - هذا ، إن كنت عاقلاً - ، تصورت قرب شيء آخر من هذا الشيء ، حتى يكون هناك مس أحدهما للآخر .

ونقول: إن كون الشيء أقرب إلى الشيء ، وإن كان لا يستلزم المماسية ، فإنه لا يستلزم عدمها ، وبناء على ذلك يصح أن نقول: إن علياً وأصحابه - رضي الله عنهم - كانوا على الحق ، وهذا لا يناقض القول بأنهم كانوا أدنى إلى الحق .

ويصح أن نقول: إن الصحابة كانوا على الحق ، وهذا لا يناقض القول بأنهم ، كانوا أقرب إلى الحق ، وأولى به من التابعين ، وأتباع التابعين - فضلاً عن غيرهم - .

ويصح أن نقول: إن الزوج حال جماعه لزوجه ، هو عليها ، وإن هذا لا يناقض القول بأنه أقرب إليها في هذه الحالة من غيره .

ويصح أن نقول لمن وضع يده على رأسه : إن يده على رأسه .

وهذا لا يناقض القول بأن يده هذه أقرب إلى رأسه من يده الأخرى التي وضعها على يده الأولى .

ويصح أن نقول: إن البعير هو على الأرض ، وهذا لا يناقض القول بأن البعير أقرب إلى الأرض التي يمشي عليها من راكبه ، وأن راكب البعير أقرب إلى ظهره من الأرض .

ففي الأمثلة السابقة ، تجد أن هذا لا يناقض ذلك ، وأن ذاك لا يناقض هذا ، إلا أن تجد هذا التناقض في عقول المتناقضين ، الذين لا يدركون أن القرب أمر نسبي . والذين يشنعون على الناس ، ويرمونهم ، ويطعنون فيهم ، بما هم به أولى ، من أمثال الجابري .

ونقول للجابري: يقول الله - عز وجل - : ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٥٦) فهل هذه الرحمة

مست هؤلاء المحسنين وأصابتهم ، أم كانت قريبة ، بلا مس ولا إصابة؟! وقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - قال: "إن الله خلق مائة رحمة فأمسك عنده تسعاً وتسعين وأنزل رحمة واحدة فيها يتراحم الخلائق ... " الحديث ، أو كما قال - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - .

وهل الحسنة في قوله - تعالى - : ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ (١٢) هي من رحمة الله القريبة من المحسنين ، أم لا

!؟

وهل لو خُسِفَ بإنسان الأرض التي هو عليها بقدميه ، يكون قد خسف به ، وعوقب ، وأخذ من مكان قريب ، أم لا؟! وعندما سمعت تشنيع الجابري على قائل تلك المقولة السابقة ، ألا وهو الشيخ يحيى - حفظه الله - ، كان مما ذكرته لبعض إخواننا ، قبل اطلاعي على جواب الشيخ يحيى - حفظه الله - قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (٨) والذي ذكره الشيخ - حفظه الله - في جوابه.

فيقال للجابري: هل يصح أن يقال: العدل تقوى ، أي : في غير القرآن : كما يصح أن يقال : العدل أقرب للتقوى ، أم لا؟! ويقال للجابري - أيضاً - : هل يصح أن يقال في العفو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (٦٦)

هل يصح أن يقال فيه: العفو تقوى ، أي : في غير القرآن ، كما يصح أن نقول: العفو أقرب للتقوى ، أم لا.؟! ويقال للجابري - أيضاً - : هل يصح أن يقال في الصديق ، الذي كان على الحق ، في حروبه لمناعي الزكاة: إنه أقرب إلى الحق من الفاروق ، الذي جادله في ذلك في أول الأمر ، أم لا؟!

ويقال للجابري - أيضاً - : هل يصح أن يقال : إن حبل الوريد ، الذي هو جزء من صاحبه ، أقرب إليه من حبل وريد غيره ، أم لا؟!

ويقال للجابري - أيضاً - : هل يصح أن يقال في شعار الإنسان ، الذي يلاصق شعره: إنه أقرب إلى صاحبه من دثاره ، أم لا؟! ويقال للجابري - أيضاً - : هل يصح أن يقال فيمن صلى بجوار أخيه في الصف ماساً له ، هو أقرب إليه من غيره ، أم لا.؟! ويقال للجابري - أيضاً - : هل يصح أن يقال: إن الأرض التي نحن عليها ، أقرب إلينا من السماء ، أم لا؟! الجواب في كل هذا نتركه للعقلاء - والحمد لله - .

والخلاصة: أنه مهما تُصوِّر ، من قرب إحدى الطوائف إلى الحق ، فإن أهل السنة والجماعة ، أقرب إليه منها ، حتى تمس الحق ، ويكون قرب أهل السنة إلى الحق ، لا ينافي مسها وإصابتها للحق ، وكونها على الحق .

وأن قول الشيخ يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله - جائز وصحيح ، وأنه لم يتجاوز الحق والصواب ، إلا عند من لم يتسع فهمه ، لإدراك صواب تلك العبارة كالجابري .
ومن قصر فهمه عن معرفة صواب هذه العبارة من خطئها ، فإن أخرى بالأ يفهم ما فوقها من عبارات ومقالات الناس .
أقول :

بل لو قيل في طائفة من الطوائف : هي أضل الطوائف في هذا الباب ، لما استلزم ذلك ضلال طائفة أهل السنة .
ولو قيل في طائفة ما : هي أبعد الطوائف عن الحق ، لما كان ذلك مستلزماً بعد أهل السنة عن الحق ، ووجب القول بأن لفظه (أبعد) ليست على أصل باب أفعل التفضيل ، الذي يدل على المشاركة وزيادة ، يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(١) فلفظ (أضل) ليس على أصل باب أفعل التفضيل ، الذي يدل على المشاركة وزيادة .

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - عند تفسير قوله - تعالى - من سورة المائدة : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢) قال ما نصه: "وقوله: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^ط من باب استعمال أفعل التفضيل في المحل الذي ليس في الجانب الآخر منه شيء كما في قوله تعالى:
﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٣) [الفرقان : ٢٤] ، وكقول بعض الصحابييات لعمر : أنت أفض وأغلظ من رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - " ^(٤) انتهى .
أقول :

فإذا جاز أن يقال مثل هذا القول من غير أن يستلزم بعد أهل السنة عن الحق ، ولا ضلالهم ، ولا كونهم على غير الحق ، فجاز العبارة التي شنع الجابري على قائلها ثابت من باب أولى ، فاعتبروا يا أولي الأبصار .
ومن هذا الباب - أيضاً - قول يوسف : ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ؕ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^(٥) فقوله : "أحب" ليس على أصل باب أفعل التفضيل التي تدل على

(١) - الآية بتمامها : ﴿إِن كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَا أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾^(١) [الفرقان : ٤٢]

(٢) - تفسير ابن كثير ، المجلد الثاني ، الجزء الثالث ، ص ٤٦ / ٤٧ ، طبعة المكتبة التوفيقية ، تعليق وتخریج هاني الحاج .

المشاركة وزيادة ، فلم يكن السوء والفحشاء محبوبين إلى يوسف ، ويدل على هذا - أيضاً - آخر هذه الآية ، ولهذا الباب نظائر كثيرة .

ولُيعلم أننا متفقون مع الجابري في صحة عبارة : "أهل السنة هم على الحق" ، وننازعه في نفيه لصحة عبارة : "أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق" فترى صحة هذه العبارة خلافاً له ، ولمن قلده في ذلك ، لما سبق ذكره من الأدلة وغيرها مما لم يذكر .

ويحسن ها هنا أن أنقل شيئاً - من باب الشيء بالشيء يذكر - يشبه هذا من حيث سوء فهم بعض الناس .
فمن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (٣) :

"فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة ، سألت الأمير عن معنى المعتزلة ، فقلت : كان الناس في قديم الزمان ، قد اختلفوا في الفاسق المَلِيّ ، وهو أول اختلاف حدث في الأمة ، هل هو كافر أو مؤمن ؟

فقلت الخوارج : إنه كافر ، وقالت الجماعة : إنه مؤمن ، وقالت طائفة : نقول : هو فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، نزله منزلة بين المنزلتين ، وخلدوه في النار ، واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه - رحمه الله تعالى - فسموا معتزلة .

وقال الشيخ الكبير بجبته وردائه : ليس كما قلت ، ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام ، وسمي المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك ، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد ، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل ، هكذا قال ، وذكر نحواً من هذا . فغضبت عليه وقلت : أخطأت ، وهذا كذب مخالف للإجماع .

وقلت له : لا أدب ولا فضيلة ، لا تأدبت معي في الخطاب ، ولا أصبت في الجواب !؟

ثم قلت : الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون ، وبعدها في أواخر المائة الثانية ، وأما المعتزلة ، فقد كانوا قبل ذلك بكثير في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصري ، في أوائل المائة الثانية ، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام ، ولا تنازعوا فيها ، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد . فقال : هذا ذكره الشهرستاني في كتاب الملل والنحل .

فقلت : الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين ، لم سموا متكلمين ؟

لم يذكره في اسم المعتزلة ، والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة ، وأنكر الحاضرون عليه ، وقالوا : غلطت . وقلت في ضمن كلامي : أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام ، وأول من ابتدعها ، وما كان سبب ابتداعها . وأيضاً ، فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين ، فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم ، قبل منازعتهم في مسألة الكلام ، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء : إنه متكلم ، ويصفونه بالكلام ، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام . وقلت أنا وغيري : إنما هو واصل بن عطاء ، أي : لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض ، قلت : وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد ، وإنما كان قرينه ... " إلى آخر ما قاله - رحمه الله - .

قلت : ومن ذلك - أيضاً - ما ذكره ابن القيم - رحمه الله - في " الطب النبوي " المأخوذ من " زاد المعاد " له ، ص ١٩٩ ، مكتبة زهران حيث قال - رحمه الله - : " وأما الدبر : فلم يُبَحِّح قط على لسان نبي من الأنبياء . ومن نسب إلى بعض السلف إباحة وطء الزوجة في دبرها ، فقد غلط عليه "

(١) - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ، المجلد الثالث الموسوم بمحمل ومفصل الاعتقاد ، ص ١١٨ ، ص ١١٩ ، من الطبعة الأولى ، لسنة ١٤١٩ هـ ، الناشر مكتبة العبيكان .

وقال في ص ٢٠٢ :

" قلت : ومن ههنا نشأ الغلط على من نقل عنه الإباحة من السلف والأئمة. فإنهم أباحوا : أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج ، فيطأ من الدبر ، لا في الدبر . فاشتبه على السامع : مَنْ نفى ، أو لم يظن بينهما فرقاً . فهذا الذي أباحه السلف والأئمة ، فغلط عليهم الغالط أقيح الغلط وأفحشه " انتهى .
قلت : فهذا كذاك ، ولكل قوم وارث .

وهاكم نص جواب الجابري لمن سأله عنمن يقول: أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق ؟

" لما سئل: ما رأيك فيمن يقول: أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق ؟

انظر بماذا أجاب:

قال: سبحان الله العظيم ! نقول:

أولاً: من هم أهل السنة عندك؟ الذين قلت: هم أقرب الطوائف إلى الحق من تعني بهذه الطوائف التي وصفت أهل السنة بأنهم أقربها؟.

ثانياً: (كلامك هذا باطل بدلالة الكتاب والسنة والإجماع).

ثالثاً: أنت إلى ماذا تدعو؟ فإن كنت تدعو إلى السنة المحضة المستنبطة من الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح (فقد افتريت على أهل السنة)، و(ناقضت نفسك بنفسك)، وإن كنت تدعو إلى طوائف أخرى كالأشعرية والمعتزلية والجهمية، وتزعم أن أهل السنة أقرب الطوائف إلى هذه (فكذلك هذه فرية عظيمة)، ولو قلتُ أنا محدثكم ما قاله هذا القائل لكنت حقيقاً بأن أوصف أُنِي (مبتدع)، والحمد لله على العافية، أهل السنة هم أهل الحق، أهل السنة هم خاصة الله من عبادة، وخاصة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يوصفون بأنهم أقرب الطوائف إلى الحق، إذا هم ليسوا على الحق المحض!!!، بناء على هذه المقولة (الفاجرة) (الفاصلة)، هم ليسوا على الحق المحض، بل هم على باطل لكنهم قرييون من أهل الحق، فعرّفنا يا (مسكين) من هم الطائفة الذين هم على الحق المحض؟ أظنه (لا يدري ما يخرج من رأسه)، فمثل هذا (والله وبالله وتالله لا يجوز أخذ العلم عنه، لأنه يدخل على من يعلمهم الباطل والزور والكذب والبهتان)، أساس أهل السنة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا أهل السنة من أولهم إلى آخرهم هم أقرب الطوائف إلى الحق (عندهم باطل!) (عندهم شذوذ!) (عندهم بدع!)، بناء على (هذه المقولة الفاجرة)، وحاشا أهل السنة (جرم هذه المقولة، وإثمها عليه هو ييؤء بإثم هذه المقولة) لأنه افتري على أهل السنة ما هم منه براء) فإن كان يسمع كلامي فإني أنصحته بالتوبة إلى الله (وأن يعلن رجوعه عن هذه المقولة الفاجرة)، وأن يعلن أن أهل السنة هم أهل الحق الخالص الذي لا تشوبه شائبة، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع. اهـ" (٤)

أقول : إذا علمت جواب الجابري هذا ، عرفت مبلغ علمه ، وعذرتنا - إن شاء الله - في الشدة عليه.

وقفات مختصرة مع جواب الجابري

(١) - منقول بنصه من مقال : " البيان المفيد لبعض ما أصله ونقضه عملياً شيخنا عبيد " ، لأبي عبد الله محمد باجمال . شبكة العلوم السلفية .

الوقفة الأولى :

قوله مخاطباً الشيخ يحيى : " فإن كنت تدعو إلى السنة المحضة ... وإن كنت تدعو إلى طوائف أخرى ... " إلى آخره .
أقول : لا داعي ولا مسوغ لهذا الشك أو التردد ، ولو كان هذا منك على سبيل الإلزام فحسب للخصم ؛ لأنه إلزام بما لا يلزم .

فالرجل -وما أقل الرجال في هذا العصر- يدعو بلا شك إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة ويجاهد جميع فرق الزيغ والضلال والجهل ، فاربع على نفسك .

الوقفة الثانية :

قوله : (فقد افتريت على أهل السنة ، و(ناقضت نفسك بنفسك) .

أقول : المفترى على أهل السنة حقاً هو الذي ينسب إلى أهل السنة ما ليس من دينهم ، وما هم منه براء ، وليس الشيخ يحيى هنا كذلك .

والمتناقض هو الذي يقول القول ونقيضه ، وليس الشيخ يحيى هنا كذلك ، بل قوله صحيح لا غبار عليه ، وإنما الغبار على قول من اعتقد الصواب خطأ والحق ضلالاً .

الوقفة الثالثة :

قوله : " ولو قلتُ أنا محدثكم ما قاله هذا القائل لكنت حقيقاً بأن أوصف أي (مبتدع) " .

أقول : من قال الباطل معتقداً أنه حق فإن اعتقاده ذلك لا يصير الباطل حقاً ، كما أن من قال الحق معتقداً أنه باطل فإن اعتقاده ذلك لا يصير الحق باطلاً .

وأهل السنة أرحم بالمخالف من نفسه ، فهذا أنت ترى حكم الجابري على نفسه لو قال هذه العبارة ، وأهل السنة لا يحكمون بهذا الحكم الجائر في حق من قال هذه العبارة ، وإنما يبدعون من يستحق التبديع على وفق الشرع لا على وفق الأهواء . وهذا مثال من جملة أمثلة كثيرة دالة على أن أهل السنة أرحم بالمخالف من نفسه أقول : أما من خالف في صحة إطلاق تلك العبارة وعاند في ذلك بلا برهان فهو جدير بأن يبدع ولا كرامة .

الوقفة الرابعة :

قوله : " أهل السنة هم أهل الحق ، ... ، فكيف يوصفون بأنهم أقرب الطوائف إلى الحق ... " ؟!

أقول : لا غرابة في وصفهم بذلك ، ولا تعجب من وصفهم بذلك ، ولا استنكار لوصفهم بذلك ، فهم يوصفون بذلك كما يوصف عدل أهل العدل وعفو أهل العفو (الفضل) بأنه أقرب للتقوى ، مع أن كلاً من العدل والعفو تقوى وقد قال - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - : " اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم " وإذا كان العدل تقوى ، فما الظن بالعفو الذي هو فضل ؟!

الوقفة الخامسة :

قوله : " فمثل هذا (والله وبالله وتالله لا يجوز أخذ العلم عنه، لأنه يدخل على من يعلمهم الباطل والزور والكذب والبهتان " .

أقول : هذه يمين غموس من صاحبها ، هو أحق بما وأهلها ، وهو أجدر بتلك الأوصاف من خصمه هنا ، فتأمل .

الوقفة السادسة :

قوله : " أساس أهل السنة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا (°) أهل السنة من أولهم إلى آخرهم هم أقرب الطوائف إلى الحق (عندهم باطل!) (عندهم شذوذ!) (عندهم بدع!) .
أقول : هذا من كَيْسِك ، وهذا إلزام بما لا يلزم ؛ لما بيناه من صواب تلك العبارة ، ولازم الحق حق كما أن لازم الباطل باطل ، وخصمك هنا لم يلتزم بما ألزمته به ؛ لأنه ليس بلازم .

الوقفة السابعة :

قوله : " فإني أنصح بالتوبة إلى الله ... " إلى آخره
أقول : أنت أولى بهذه النصيحة ، إذ إن التوبة إنما تكون من الزلل والخطل ، لا من الحق ، فالتوبة من قول الحق أو فعله غير منقولة ولا معقولة .

الوقفة الثامنة :

قوله : " كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع " .
أقول : ليس في الإجماع -فضلاً عن السنة ، فضلاً عن الكتاب- ما ينفي صحة عبارة : (أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق) بل في الكتاب والسنة ما يؤكد صحة مثل تلك العبارة ، وقد مر بك ذلك فكن على ذكر منه .

فإن قلت : أين الدليل في السنة ؟ قلت : الدليل - من غير حصر لكل دليل - هو السنة التقريرية في قصة عمر والنسوة من حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - حيث قال النسوة لعمر بحضرة النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - : " أنت أفظ وأغلظ من رسول الله " إذ ليس في ذلك ما يوجب نسبة هؤلاء النسوة للفظاظاة والغلظة عليهن إلى رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - ، إلا أن تجب تلك النسبة في فهم الجابري - أعاده الله من ذلك - .
قلت : ومما يؤكد نفي نسبة الفظاظاة والغلظة إلى رسول الله ما ثبت في صحيح البخاري من قول عمرو بن العاص في وصف النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - في التوراة : " ... ليس بفظ ولا غليظ ... " .

قلت : أما الغلظة من النبي في حال مجاهدته للكفار والمنافقين فمنصوص على أمره بما في كتاب الله ، قال - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا

النَّبِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٥١﴾ . وأما

بالنسبة لحاله مع المؤمنين فهو كما قال الله - تعالى - : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا

الْقَلْبِ لَأَنفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ... الآية ﴿١٥١﴾ . ولا

يمكن انعقاد إجماع صحيح على خلاف الكتاب والسنة فتأمل . قلت : انتهت الوقفات ، ولو شئت لزدت .